

المجاوعة فزيرة فيحق الشفعة وحدها برمعناه
 انها لا تجب للمجاوعة بقسمة الشركاء لانهم احوثهم وعقدهم ما
 عزجتهم وبذلك يحصل التوقيف بين الاحاد بين **والشركاء**
في خشية موضوعه على الايطر واضع الجذوع على الحائط
جار فلا يستحق الشفعة الا بعد الشرك في نفس المبيع
 والشريك في حق المبيع لان الشركة المعتدة هي الشركة
 في المقارلا في المنقول والخسبة منقولة ووضع الجذوع
 على الحائط لا يصير شريكا في الدار وكذا بالشركة في الجذوع
 لا يكون شريكا فيها ولكنه جار ولا يصح وجود اتصال بشفعة
 احدها بشفعة الاخر فيحق الاخر الشفعة على ان جاز
 ملازق ولا يخرج بذلك على غيره من الجيران وكذا اذا كان
 بعض الجيران شريكا في الجدار لا يقدم على غيره من الجيران
 لان الشركة في البناء الجرد دون الارض لا يستحقها
 الشفعة ولو كان البناء والمكان الذي عليه البناء شريكا
 بينهما كان هو واحد من غيره من الجيران وقال الكرخي في
 مختصره الشفعة تستحق عند اصحابنا جميعا بثلاثة
 معان الشركة فيما وقع عليه عقد البيع او بالشركة
 في حقوق ذلك او بالجوار الاقرب فالاقرب وتفسير
 ذلك دارين قوم فيها منازلهم فيها شركة بين بعضهم
 وفيها ما هم مفردة لبعضهم وساحة الدار مرفوعة بينهم
 يتصرفون من منازلهم فيها ابواب الدار التي فيها المنازل

فزقاق

فزقاق غيره فذفعا بمصل الشركاء في المنزلة نصيبه من شريكه
 او من رجلا جنبي يحق من التطرق في الساحة فالشريك في
 المنزلة حق بالشفعة من الشريك في الساحة ومن الشريك
 في الزقاق الذي فيه باب الدار فان لم الشريك في المنزل
 الشفعة فالشريك في الساحة حق بالشفعة وان ينتم
 الشريك في الساحة فالشريك في الزقاق الذي لا منفذ
 له الذي يشترع فيه باب الدار حق بعد بالشفعة من الجار
 الملاصق لجميع اهل الزقاق الذي يطريقه فيه شركاء في
 الشفعة من كان في ادناه واقصاه في ذلك سواء كان مسلم
 الشركاء في الزقاق فالجار الملاصق من الاطراف في الزقاق
 بعد هواله حق وليس له في الملاصق من الجيران شفعة من
 الاطراف في الزقاق وكلمة على قوله **على عدد الروس**
 يتعلق بقوله ويجب الخياط اي يجب الشفعة على عدد الروس
 وقال الشافعي على قدر سهمها منهم وبه قال مالك واحمد كما اذا
 كانت دارين ثلاثة لاحد منهم نصفها وللآخر سدسها
 وللآخر ثلثها فباع صاحب السدس سدسه فطلبها الدار
 بالشفعة فانها تقسم بينهما اقسام ثلاثة اعلى لصاحب
 النصف واخمس لصاحب الثلث لان الشفعة من مرفق
 الملك فاشبهه بالرجح **ولان الفلعة اتصال الملك وقيل في**
ذلك كثير فيكون باع صاحب السدس بينهم نصفان
 والباقي قوله **بالبيع** يتعلق بقوله يجب ايضا ان هذا الجار